قراءة في مذكرات المناضل والقائد العسكري علي كافي 1946–1962م

A reading of the memoirs of the freedom fighter and military leader Ali Kafi 1946-1962

د. مختار سالمي
جامعة الدكتور يحي فارس المدية
Mokhtar.salemi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/11/12 **تاريخ القبول:** 2024/01/ 21 **تاريخ النشر:** 31 /2024/01

الملخص:

يندرج مقالي ضمن كتابة مصادر تاريخ الثورة الجزائرية؛ أستعرض فيه مذكرات المجاهدين الذين كانوا طرفًا في الثورة كمجندين أو قادة سياسيين وعسكريين، أين دَوّن الكثير منهم نضاله السياسي والعسكري بين 1954 إلى 1962م، فحملت هذه المذكرات العديد من القضايا والأحداث في مختلف المجالات، وتُعد هذه المذكرات مصدرا مُهمًا في قراءة تاريخ الثورة أو سِيَر قادتها بمختلف رتبهم، ومن ضمن هذه المذكرات نجد مذكرات علي كافي الذي كان قائدًا في الولاية الثانية ومُشاركًا في اجتماعات قادة الثورة بداية من مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 إلى آخر اجتماع بطرابلس جوان1962م، واخترت مذكرته كنموذج؛ كونها حملت إجابات على عدة إشكاليات في تاريخ الثورة الجزائرية.

الكلمات الدالة: مذكرات، الثورة الجزائرية، علي كافي، فرنسا، قادة الثورة، المؤتمر.

Abstract:

My article falls within the sources of the history of the Algerian revolution؛ In it, I review the memoirs of the modjahideen who were involved in the revolution as recruits, political or military leader, Where did many of them record their political and military struggle between 1954 and 1962. These notes cover many issues and events in various fields, These memoirs are an important source in reading the history of the revolution or the biographies of its leaders at various ranks. Among these memoirs we find the memoirs of Ali Kafi, who was a leader in the second term and participated in the meetings of the leaders of the

revolution, beginning with the Fasting Conference until the last meeting in Tripoli, June 1962. I chose his note as a model because it contained answers to several problems in the history of the Algerian revolution
Keywords: Memoirs, Algerian Revolution, Ali Kafi, France, Leaders of the revolution, the Conference.

1. مقدمة:

تُعد مذكرات المجاهدين؛ من المصادر المهمة في كتابة تاريخ الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي، خاصة خلال حقبة الثورة التحريرية المجيدة، ومن بين المذكرات التي أسهمت في هذا المجال نجد: مذكرات علي كافي ومذكرات الطاهر الزبيري ومذكرات سي لخضر بورقعة ومذكرات الرائد سعيداني ومذكرات محمد صايكي و مذكرات أحمد بن بلة.....وغيرهم من المذكرات الشخصية التي أرخت لهذه الحقبة التاريخية من تاريخ الثورة الجزائرية.

في هذا المقال أستعرض مذكرة القائد والرئيس علي كافي الموسومة بعنوان:" مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 و 1962م، والتي أراها مهمة كونها تضمنت أهم الأحداث ومختلف القضايا التي عرفتها الثورة الجزائرية في مسارها التحرّري، وعن هذا نطرح التساؤلات التالية:

- مولد ونشأة المناضل علي كافي
- نشاطه قبل الثورة الجزائرية
- قراءة في محتوى مذكراته
- مواقفه وبطولاته في الثورة
- إلى أي مدى يمكن الأخذ بمذكرته في تأريخ الثورة الجزائرية.؟

أهداف البحث: نختصرها في:

- التعريف بالقائد والرئيس علي كافي.
- التعريف بالكتاب "مذكراته".
- الأحداث التاريخية ومختلف القضايا التي تضمنتها مذكرات علي كافي.
- التعرّف على مواقف على كافي من بعض الإشكالات التي عرفتها الثورة.

2- التعريف بشخصية علي كافي:

1.2 . مولده وتعليمه:

ولد علي كافي يوم 7 أكتوبر 1928 بمزرعة قرب الحروش في المنطقة المسماة " مسونة" ولاية سيكيكدة من عائلة ريفية ثرية محافظة تنتمي إلى الزاوية الطريقة الرحمانية، وكان والده هو الشيخ الحسين المعروف عند سكان الشمال القسنطيني[1].

حفظ علي كافي القرآن الكريم على يد والده في مسونة والتحق بمعهد الكتانية بقسنطينة سنة 1946 بعد أن رفض والده المدرسة الفرنسية التي يعتقدها خيانة للدين والوطن[2] ، وانتقل بعد تخرجه من الكتانية الى جامعة الزيتونة بتونس سنة 1950 لاستكمال دراسته وتولى عدة نشاطات كتوليه مسؤولية المفتشية العامة لجمعية الطلبة الجزائريين بتونس[3].

2.2 نضاله السياسي والعسكري:

عندما انتقل الى معهد الكتانية بقسنطينة تعرف هناك على العديد من قيادات حزب الشعب وشارك مع مناضلي الحركة الوطنية التونسية وكان يقوم بالتنسيق بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي يناضل فيها وبين الحزب الدستوري التونسي وهو ما جعل السلطات الفرنسية تبعده نهائيا من تونس نهاية شهر ماي 1952.

حين عاد إلى الجزائر تم اعتقاله من الإدارة الاستعمارية وسجن بسكيكدة بسبب نشاطه السياسي أين قضى ستة أشهر وبعدها أصبح مُعلمًا بإحدى مدارس تعليم اللغة العربية بسكيكدة، وفي نهاية نوفمبر 1954 التقى بديدوش مراد ونظم له اتصالات مع مسؤولي حزب الشعب وعمل مع زيغود يوسف وكلف بالتحضير لهجومات 20 أوت 1955[4] .

شارك القائد علي كافي ضمن وفد الولاية الثانية في مؤتمر الصومام رفقة زيغود يوسف وبن طوبال وبن عودة وإبراهيم مزهودي وحسين روبيح وفي خريف 1956 تم تعيينه قائدا عسكريا بالولاية الثانية وتم ترقيته الى عقيد مسؤول عن الولاية الثانية سنة 1957 خلفا لعبد الله بن طوبال الذي انتقل إلى تونس.

استطاع تجاوز خط موريس ليشارك في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس سنة 1957 وشارك كذلك في اجتماع قادة الولايات الذي عرف باجتماع العقداء العشرة واصبح عضو في مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتم تعيينه ممثلا لجبهة التحرير الوطني بمصر شهر سبتمبر 1961 وبالجامعة العربية ثم كدبلوماسي في

بيروت 1963 ودمشق 1966 وطرابلس 1970 وتونس 1975 الى جانب عمله كمندوب للجزائر لدى الجامعة العربية في تونس[5].

كما شغل علي كافي أمينا عاما للمنظمة الوطنية للمجاهدين سنة 1990 وعين عضوا في المجلس الاعلى للدولة في جانفي 1992 ثم رئيسا لهذا المجلس في 02 جويلية 1992 بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف.

3 – مذكراته:

جاءت مذكرات علي كافي موسومة بالعنوان التالي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 – 1962م.** (**دار القصبة للنشر، الطبعة 2، الجزائر ،جوان 2011م.**)، في أربع مائة وتسع وخمسين صفحة (459)، وتضمن فهرس محتوياتها على عناوين رئيسية بلغ عددها أحد عشر(11) وكل عنوان تضمن عدة عناوين فرعية.

1.3- مضمونها:

تتناول مذكرات علي كافي نشأته وتعليمه الدراسي وممارسته السياسة وعن واقع الأحزاب السياسية والجمعيات قبل اندلاع الثورة التحريرية 1954م، و أحداث تاريخية هامة في مسار الثورة الجزائرية، و نستعرض أهم ما جاء فيها بشكل مختصر:

1.1.3– الشمال القسنطيني و هجومات 20 أوت 1955م:

يتحدث علي كافي عن انطلاقة الثورة في المنطقة الثانية بعد تنظيم خلايا جيش التحرير الوطني المنحدرين من حزب الشعب الجزائري وعن عمليات أول نوفمبر 1954 التي خربت المزارع التابعة للمعمرين وقطع الطرقات وقتل عناصر من الإدارة الفرنسية ومن حراس الغابات والجندرمة من المعمرين، وعن الصعوبات التي واجهتها المنطقة كمشكل الأسلحة والتموين[6].

كما يتحدث عن استشهاد قادتها كاستشهاد الشاب باجي مختار بتاريخ 1954/12/17 بمكان مجاز الصفاء شرق قالمة واستشهاد قائد المنطقة ديدوش مراد شهر جانفي 1955 في واد بوكركر بالسمندو الذي وضع قاعدة لإطارات الثورة كانت بمثابة الرئة اللوجستيكية حسب علي كافي[7].

و عن هجومات الشمال القسنطيني وعن الأهداف التي سطرتها قيادة المنطقة، فأمام تضييق الخناق على الأوراس سارعت إلى الاستنجاد بالمناطق الأخرى لفك الحصار وتخفيف الضغط عليها، واستلم "زيغود يوسف"*

قائد منطقة الشمال القسنطيني رسالة من قيادة المنطقة الأولى ، وفكر في القيام بهجومات على مراكز العدو؛ بالرغم من افتقاره إلى السّلاح والثوار، فوقعت عدة اجتماعات منها اجتماع في الناحية الثانية شهر جويلية في دشرة الزمان بين سكيكدة والقل واجتماع المجاجدة ، وقد حضر هذا الاجتماع كل عمارة بوقلاز وعبد الله بن طوبال ومصطفى بن عودة مسؤولي النواحي واستلموا تعليمات زيغود يويف[8]

و يُفند علي كافي أن عمليات 20 أوت كانت مرتجلة وأن الإعداد لها دام مدة ثلاثة أشهر، وأن اختيار الأماكن كان مدروسا ومضبوطا و يخضع لشروط أساسية، وبين أحد عشر هدفا[9]،كما بيّن نتائج العمليات في المؤتمر التقييمي الأول شهر نوفمبر 1955 الذي تم بقيادة زيغود يوسف وبحضور علي كافي وبوبنيدر والبشير بوقادوم وعبد المجيد كحل الراس، وحضره حوالي 400 مجاهد وحسب التقارير حوالي 12 ألف شهيد.

هذه العمليات اعتبرها فرحات عباس رئيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري **(UDMA)** عملية انتحارية كانت بدافع اليأس وأن جيش التحرير لم يشارك في العمليات. في حين كُتّاب أجانب مثل إيف كوريار قال عن 20 أوت في كتابه زمن الفهود " إنه الهجوم الأول الحقيقي لحرب الجزائر، ويضيف دخلت حرب الجزائر الآن مرحلتها النشطة. الأقنعة ستسقط والسياسات ستتطور من الآن فصاعدا سيكون هناك قبل 20 أوت و ما بعد 20 أوت "[10].

2.1.3– مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م:

من الأحداث الهامة في تاريخ الثورة الجزائرية انعقاد مؤتمر الصومام وفي هذا يروي عنه القائد علي كافي من حيث اختيار المكان والزمان وكيفية انعقاده والنتائج التي اقرها ويُعد كافي من المشاركين فيه، فهو قريب من أحداثه.

يَذكر القائد علي كافي سبب اختيار المنطقة الثالثة التي انعقد فيها المؤتمر و زمان انعقاده؛ أن هناك إشكالية في اختيار المكان، فبعد مراسلات بين زيغود يوسف وعبان رمضان بواسطة عمارة رشيد وسعد دحلب تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في المنطقة الثانية[11]، وقد وافقت المنطقة الرابعة على ذلك وأعطى زيغود يوسف تحضيراته لاحتضان المؤتمر بعد أن اختار" مكان المشروحة" وهي منطقة تقع بجبال بني صالح تابعة للمنطقة الثانية[12]، ولكن استشهاد باجي مختار و وقوع بعض المشاكل داخل قيادة الناحية دفعتهم إلى تغيير المكان واختيار مكان آخر وهو " بو الزعرور" بشبه جزيرة القل باعتباره مكان حصين للثوار، وعين زيغود " علي كافي " مسؤولاً على عملية التحضير للمؤتمر بصفته المسؤول الأول لهذه الناحية[13].

و نظرًا لتسرب الأخبار عن مكان و زمان عقد المؤتمر إلى السلطات الاستعمارية، حيث عثرت على مستندات ضيعها كريم بلقاسم بعد وقوعه في كمين دلّت المستعمر على أن وفد الشمال القسنطيني في طريقه إلى المؤتمر، الأمر الذي أجبر قيادة الثورة على تغيير زمان ومكان المؤتمر، وبعد عدة اقتراحات أختير مكان جديد بوادي الصومام لتسهيل وصول و التقاء جميع القادة وتحديد اليوم بتاريخ 20 أوت 1956[14].

وعن تمثيل المؤتمر؛ فقد مثل بن مهيدي قيادة المنطقة الخامسة، وحضر زيغود يوسف عن المنطقة الثانية رفقة علي كافي، والمنطقة الرابعة مثلها عبان رمضان ومرافقيه، إلى جانب المنطقة الثالثة المستضيفة للحدث التاريخي التي يرأسها كريم بلقاسم[15].

3- تقييم علي كافي للمؤتمر:

يَعتبر كثير من الباحثين أنّ مؤتمر الصومام يُعد انتصارًا للثورة الجزائرية و اعتبره البعض عكس ذلك، ورأوا فيه نوعًا من الخيانة التي ستكون عواقبها وخيمة على مصير الكفاح المسّلح في الجزائر[16].

فعن عقد المؤتمر وتمثيله يتساءل علي كافي:"**هل كان مؤتمر الصومام مؤتمرًا أم اجتماعًا، أم لقاء قيادات؟** "، فالمؤتمر لم يجمع سوى قادة الولايات الرابعة والثالثة والثانية فقط، وكما هو معروف فقد تخلف باقي القادة عن الحضور وهم الأوراس وقادة الوفد الخارجي واتحادية جبهة التحرير بفرنسا[17]، وهناك من أشار إلى غياب كل من مُمثلو منطقة سوق أهراس ومنطقة الصحراء.

أقر المؤتمر مبدأ القيادة الجماعية، حتى لا يكون هناك احتكار للسلطة من أي طرف كان داخل الثورة، و أقر أولوية السياسي على العسكري، ويرى علي كافي أن هذا القرار ترتب عليه نتائج سلبية، وهي تصدع الجبهة الثورية العسكرية في الداخل وأن هناك من أعلن ولائه للسياسيين فتهاطلت عليه الأسلحة، كما فتح باب التفاوض مع العدو دون استشارة من في الداخل (يقصد بن بلة)[18]، ولا يحق لقائد الولاية بصفتيه السياسية والعسكرية تعيين أو فصل أو تجريد نوابه من رتبهم، لأن ذلك من اختصاص القيادة العليا ويحق لقائد الولاية تقديم اقتراحات فقط، ومجلس الولاية يتشكل من مسؤول عسكري وآخر سياسي وثالث للاستعلامات والمواصلات وينسق بينهم قائد الولاية، وبناءً على خلفية إقرار أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري؛ فإن إدارة جبهة التحرير الوطني يجب أن تستقر داخل الوطن، وهو ما لم يتم العمل به[19].

و الملاحظ أنّ الظروف التي انعقد فيها المؤتمر بغياب الوفد الخارجي ومع حضور عسكري الداخل*؛ فقد لقي عبان رمضان دعمًا من قادتين تاريخيين وهما "بن مهيدي وكريم بلقاسم"، ولم تقتصر معارضة عبان من الوفد الخارجي أو إبداء تحفظات من الداخل، فحتى عميروش لم يكن مطمئنًا لعبان فقد طلب من رئيسه كريم بلقاسم إبعاد عبان بعدما لاحظ فيه تدخلاته في كل شيء، و حتى بن طوبال النائب السياسي لزيغود يوسف ونائبه العسكري علي كافي أبدا استيائهما من انفرادية عبان في تسيير أشغال المؤتمر[20].

وقد تبين فيما بعد – بعد المؤتمر– أن عدم حضور الوفد الخارجي كان بسبب فكرة عقد المؤتمر في حد ذاتها، أي؛ هم الأجدر بها، وهو ما ظهر جليًا في رفضهم لقرارات المؤتمر[21].

ويذكر علي كافي أن الخلافات تكرست بين الداخل والخارج وزاد التنافس على السلطة وعادت الانقسامات ومخلفات ما قبل الثورة، وبرزت مراكز قوى أدت إلى صدامات في صفوفها، كادت تمزق جبهة الثورة لولا يقظة وتضحية أبطال جيش التحرير في كامل الولايات[22].

4 – قيادة عبان للثورة واغتياله:

كما هو معروف أن عبان من مهندسي مؤتمر الصومام وصاحب قراراته التي أحدثت شرخا في قيادة الثورة، وفي هذا الجانب يتحدث علي كافي عن إستراتيجية الاحتواء المزدوج للثورة، فيقول أن عبان هاجسه هو بسط سلطته على الثورة و افتكاك زمامها من الوفد الخارجي وهذا ما تبلور في قرارات مؤتمر الصومام بالنسبة للداخل والخارج ونزع السلطة من القيادات العسكرية ووضعها في أيدي القيادات السياسية باعتبار عبان سياسي محسوب على السياسيين[23].

ويذكر علي كافي أن نظرة قادة الثورة بعد مؤتمر الصومام تغيرت تِجاه عبان ومنهم عميروش وكريم بلقاسم وبن طوبال واتهموه بربط اتصالات مع الفرنسيين وفتح قنوات مع العدو دون علمهم، وأشيع أنه محكوم عليه بالإعدام من الثورة وموقف عميروش واضح في المحضر الذي وقع بين علي كافي وعميروش[24]، وينفي كافي خبر أن عبان سقط في ميدان الشرف وهو على رأس جيش كان متوجها إلى الشمال القسنطيني وأنه دخل في اشتباك مع العدو وأن مقتله كان في المغرب بعد استدراجه من زملائه وهناك تمت محاكمته وتصفيته.

5– إنشاء خط موريس:

أدركت الحكومة الفرنسية خطورة الجبهة الغربية والشرقية ورأت ضرورة إنجاز حاجز دفاعي لإيقاف امتداد وتطور الثورة بإقامة خط شائك مكهرب بين الحدود الجزائرية التونسية في آواخر سنة 1956، وسمي هذا الخط باسمه" خط موريس" ، ويمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية ومثله على الحدود المغربية من البحر إلى الصحراء[25]، ويبلغ طول الخط 500 كلم، وعلو أسلاكه متران وخمسون، وطاقته الكهربائية ألف فولط، ويفصل بين الخطين المكهربين 150 متر[26]، وتحمس أندري موريس من مشروع الخط المكهرب لاعتبارين أساسين وهما، الأول ذو بعد عسكري باعتبار الخط هو السّد المنيع لإيقاف الثورة بشكل نهائي، بعزل الخارج عن الداخل ويحُول دون تموين الثورة بالسلاح، والثاني ذو بعد اقتصادي؛ حيث توقع وزير الدفاع تحقيق ربح أكثر من عملية إنجاز هذا الخط المكهرب، فهـــو شـــريك مســـاهم فـــي مصنـــع الأسلاك الشائكة، والذي أبرم عقـدًا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة الضرورية[27].

وبغرض فعالية أكثر لخط موريس على الثورة، عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تعزيزه بالألغام، حيث تم وضع مليون وإثني عشر ألف وخمسمائة لغم من نوع **APID/51**، وألف وخمسين لغم طائر(**US**)، وألفين وخمسمائة لغم مضيء على مستوى الحدود الشرقية[28]، وعلى طول الخط دوريات عسكرية مدججة بالسّلاح تُنير طريقها ليلاً كاشفات للنور، والخط مزود بمنبهات إلكترونية تحدد بالضبط المكان الذي تتم فيه عملية القص للسلك

المكهرب[29].

إنّ الهدف من إقامة هذا الخط؛ هو شل حركة قوافل الإمداد وشبكات الدعم والمساندة لتي تزود الثورة بالسلاح عبر الحدود، فهو يعمل على تشديد الخناق على الثورة في الداخل، و الملاحظ أن خط موريس ساهم بشكل كبير في تنامي عزلة الداخل عن الخارج، وفي هذا يتحدث علي كافي عن حجم المعاناة، فيقول: «عانى جنود التحرير كثيرًا لدى محاولتهم قطع الخط وعبوره إلى التراب التونسي للتزود بالأسلحة والذخيرة التي تحتضنها قيادة الخارج»[30].

كما اكتسب المجاهدون أساليب جديدة، كاستعمال مقصّات خاصة لقطع الأسلاك الكهربائية ذات الضغط العالي، واستخدام متفجرات بواسطة أنابيب مطاطية لإحداث ممرّات في حقول الألغام وفجوات وسط الأسلاك ليعبر منها الجنود[31]، وفي هذا الغرض كانت هناك وحدات متخصصة تنطلق من الولاية الثانية مشيًا على

الأقدام، سالكين المسالك الجبلية الوعرة الممتدة من الولايات الشمالية إلى التراب التونسي، وعند الوصول إلى الخط المكهرب يعتمدون على خبراتهم المتواضعة، فيحفرون أنفاقًا تحت الخط، وقد تطول مدتهم عدة أيام نظرًا للرقابة المستمرة، ومع ذلك يتحمل المجاهدون ألم الجوع والبرد والثلج، فكم من مجاهد بقي رمادًا وآخر أرضًا ليمر فوقه مجاهدًا آخر، وبعد عبور خط موريس يكون الرجوع بنفس الصعوبة والخطورة، زيادة على حمولة الأسلحة والأدوية التي عليهم إيصالها مهما كان الثمن[32].

6- تمرد لعموري قائد الولاية الأولى ومحاكمته:

تتحدث مذكرات علي كافي عن تمرد العقيد محمد لعموري قائد الولاية الأولى الذي لقيه بعد مروره بالولاية الثانية وهو في طريقه إلى تونس سنة 1957 ، وبعدها لقيه بتونس وعبر له عن امتعاضه من القيادة ويتهم البعض بالجهوية ويصفهم بالطماعين في زعامة الثورة، واتهم كريم بلقاسم واعمران بالجهوية[33].

وكان لعموري غير راضٍ على خيارات وقرارات الحكومة المؤقتة(تعيين محمود الشريف قائدًا للأوراس مكان لعموري و وصول بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى قيادة جبهة التحرير الوطني؛ كإيدير مولود) وهو ما يرويه على كافي في مذكرته أن لعموري حدَّثه منتقدًا القيادة واتهم بعضهم بالجهوية، و وصفهم بالطماعين في زعامة الثورة[34]، ويذكر كافي أن اللّيبي المسمّى " سالم شلبك" سمع لعموري وهو يتحدث عن المؤامرة باللّهجة الشّاوية[35]، وحين ألقت القوات التونسية القبض على لعموري و رفاقه وسلمتهم لقيادة الثورة الجزائرية، أين خضعوا للتحقيق في مركز الدندان تحت مسؤولية أحمد بن الشريف، و بناءً على التقارير طلب نائب رئيس المجلس وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم أن يُقدم لعموري وجماعته بتهمة التآمر على الحكومة وخيانة الثورة لمحاكمة عادلة وسريعة.

وعلى ضوء تقارير كريم بلقاسم شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عسكرية جرت وقائعها بمدينة " قنبلاط" التونسية، من 20 جانفي 1959 إلى غاية تاريخ إصدار الأحكام يوم 28 فيفري 1959.

ويذكر علي كافي أن العقيد " هواري بومدين"* هو الذي ترأس المحكمة الذي جيء به من المغرب[36]، وبأن لعموري وجماعته كانوا على اتصال مع مسؤولين في القاهرة ومنهم فتحي الديب، و ربما الرئيس عبد الناصر نفسه[37].

وللإشارة أن العقيد لعموري وكّل العقيد الطاهر الزبيري محاميًا للدفاع عنه[38]، ودامت الجلسات والمرافعات خمسة عشر يومًا بحضور الصحفيين، وصدرت الأحكام النهائية ولم تعلم بها هيئة الدفاع إلا من خلال النشريات التابعة لجبهة التحرير الوطني[39].

7- عملية أكفادو:

يذكر علي كافي الوضع السيئ الذي تمر به الثورة والانقسام الموجود بين قادتها، حيث استغل العدو ذلك بتدبير مؤامرة جهنمية " الزرق"، المشهورة بـ"لابلويت" في الولاية الثالثة خططها الجنرال(**Gooddar**) ونفذها الكابتان(**Léger**)، شهر جويلية 1958، وتقتضي أن عناصر من ضباط وجنود عميروش* قائد الولاية الثالثة؛ خاصة المثقفين والطلبة الذين التحقوا بولايته بعد إضراب الطلبة عام 1956 والقادمين من العاصمة هم على اتصال وثيق بالجيش الفرنسي، لتزويده بمعلومات حول تنظيم جبهة التحرير في المدن وفي الجبال، وامتدت إلى الولاية الرابعة، والظاهر أن العقيد عميروش تسرب إليه الشك وشكل محاكمات صورية، وباشر في الإعدامات ويذكر العقيد علي كافي أرقام مذهلة في عمليات الإعدام التي راح ضحيتها عدد كبير من الإطارات، حيث مست (**1800**) مجاهد بالولاية الثالثة وحوالي (**500**) من الولاية الرابعة[40]، ونبه علي كافي القائد عميروش إلى ضرورة الرجوع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ قبل التسرع في الإعدامات خاصة الضباط وما يقوم به ليس من صلاحياته وفق قرارات مؤتمر الصومام[41].

ويستغرب علي كافي من موقف الحكومة المؤقتة وبالضبط من كريم بلقاسم وزير الدفاع ووزير الموصلات عبد الحفيظ بوصوف اللذان قدما رسالة شكر وتهنئة إلى العقيد عميروش، وانه من الضروري إرسال لجنة تحقيق قبل أن تنتقل العدوى إلى باقي الولايات[42].

وفي هذا الشأن يقول كافي:" إن كتابة تاريخ نزيه تفرض علينا أن نسجل بأن أخطاء عميروش في هذه العملية التسرع في الحكم والتنفيذ. ذلك. إن الخيانة التي أوحى بها العدو وأحكم خطتها لم تكن تخص نفرا أو عشرة بل شملت كل المثقفين طلبة الجامعات وحتى الثانويات"[43].

ويُبرر علي كافي عدم حضوره اجتماع قادة ولايات الداخل الذي دعا إليه العقيد عميروش ما بين من 06 إلى12 ديسمبر1958 شمال قسنطينة بالولاية الثانية[44] بعد تلقيه رسالة من عميروش، وحسب ما جاء في رسالة العقيد عميروش إلى علي كافي، الذي أوضح له فيها المندسين في صفوف جيش التحرير ويدعوه للمشاركة في هذا الاجتماع، وتحفظ علي كافي من مضمون الرسالة وطلب لقاء عميروش على انفراد لمعرفة حقيقة هذا الاجتماع[45]،

وامتنع فيما بعد عن الحضور، ويقول في مذكرته:« امتنعت شخصيًا عن المشاركة في الاجتماع، لأنه تقرر بين المشاركين أن هذا الاجتماع سيصدر قرارات ملزمة»[46]، حينها عُرف أن سبب امتناعه راجع إلى عملية الزرق، والملاحظ أنه كان متأثرًا بهذه العملية وتداعياتها التي امتدت إلى الولاية الرابعة، ويرى علي كافي أن عميروش ارتكب خطأ جسيمًا في العملية السابقة بتسرعه في الحكم والإعدام على المثقفين، ليصل في كلامه إلى أن عميروش يطمح إلى قيادة الثورة بتنظيمه لهذا الاجتماع، وبأن الولاية الثانية أدركت المناورة بعد تهنئة عميروش من قبل كريم بلقاسم وبوصوف، ويسعى إلى تهنئته من كل الولايات وهو ما لم يلقاه في الولاية الثانية[47].

8- اجتماع العقداء العشر:

تطرق علي كافي في مذكرته أيضًا إلى اجتماع العقداء العشر* الذي انعقد بتاريخ 11 أوت 1959 إلى غاية 16 ديسمبر من نفس السّنة، وجرت فعاليات هذا الاجتماع بتونس، بمقر وزارة الاتصالات العامة والمواصلات (**MALG**) الكائن في العمارة رقم اثنان، شارع "بارمانتي" بالعاصمة التونسية ، وأُسندت أمانة الاجتماع إلى المالق، وظل الاجتماع مفتوحًا على شكل جلسات دورية، وحسب بن خدة فإن الاجتماع تضمن حوالي 48 جلسة[48].

يذكر علي كافي ذكر أنه دام 94 يومًا[49]، وكانت غاية أصحاب الاجتماع هو البحث عن مخرج للحالة التي وصلت إليها الثورة بعد ظهور الحكومة المؤقتة وإدخال إصلاحات جذرية تمس مؤسسات الثورة، ولم شمل الأطراف المتنازعة والحفاظ على الوحدة والتماسك في أجهزة جبهة وجيش التحرير الوطني.

انطلقت جلسات اجتماع العقداء العشرة في جو يُخيّم عليه التوتر طيلة أيامه وتطرق المجتمعون في أول جلسة إلى الوثيقة التي تضمنت مشروعًا أعدته وزارة الدفاع، عن رؤيتهم النظرية في إعادة تنظيم الجيش وأزمة الحكومة[50]، هذه الأخيرة أرجع فيها الباءات الثلاثة السبب إلى لمين دباغين، الذين قالوا عنه أنه عصبي و عنيد، ولا يمتثل للتعليمات، ولم يكن في مستوى مسؤوليته، وقال كريم بلقاسم: « إننا نضع المشكلة- الأزمة- بين أيديكم؛ قرّروا ما تشاؤون ونحن معكم»[51]، وهنا توجه علي كافي قائلاً:« بما أنكم سلمتم كل شيء بين أيدينا؛ فالرجاء أن تتركونا وحدنا نتدارس الأمر»[52]، وهناك من يُرجع هذا القول إلى العقيد لطفي وليس علي كافي، حيث قال:«في الحكومة أزمة أنتم دعوتم القادة العسكريين إلى فض النزاع، وهنا أعضاء من الحكومة. هم في ذات الوقت قضاة وأطراف في النزاع، أسألكم عن مكانتكم هنا؛ إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم، وإما نقوم باستدعاء كل أعضاء الحكومة»[53].

هذا الكلام لم يُعجب كريم بلقاسم وخرج غاضبًا، وبقي بن طوبال وبوصوف صامتين وكأن شيئًا لم يكن[54]، أمّا مصطفى هشماوي يذكر أنه بعد خروج كريم بلقاسم؛ تبعه بن طوبال وبوصوف إلى مكتبه، حيث استدعى جماعة من المقربين إليه وهم أنصاره الذين قدموا من الجيش الفرنسي، " كمولود إيدير، وأحمد بن الشريف، عبد القادر شابو، سليمان هوفمان، ومحمد زريقيني"[55].

ويذكر علي كافي أنه بعد خروجهم قال لبومدين: « أنا شخصيًا وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة وحده، إنها ليست أزمتنا، إننا قدمنا هنا لنطرح مشاكلنا، .. إنهم عينوا أنفسهم بأنفسهم، شكلوا الحكومة دون استشارة المجلس الوطني للثورة، ... لذا أرى أن مثل هذه القضية- الأزمة- يجب أن تعرض على مجلس الثورة، ثم يتقدم كل عضو في الحكومة بإعطاء رأيه وتوضيح موقفه والأسباب التي أدت إلى الأزمة، فليس من صلاحياتنا كقادة ولايات حل هذه الأزمة، إنها ليست أزمتنا؛ إننا لا نتركهم يتبرؤون دون عقاب »، وأيّده العقيد لطفي في هذا الطرح، ووافق بومدين على تبليغ ذلك للثلاثي[56].

وفي إحدى الجلسات طرح كريم بلقاسم نقطة أثارت الجدل بينه وبين علي كافي، حول عدم امتثال بعض قادة الولايات لأوامر وزير الدفاع، في إشارة إلى عدم اعتراف- علي كافي- الولاية الثانية بقيادة عسكرية خارج التراب الوطني، واتهم كريم بلقاسم مباشرة علي كافي قائلا: « أنت شخصيًا ولا بد أن تُحاكمك محكمة عسكرية، والحكم معروف مسبقًا»[57]، فكان رد كافي أمام الجميع: « إنك تلعب لعبة أقوى منك ومن إمكانياتك، إنك تسعى للحكم والسيطرة على الثورة، والثورة أكبر منك، وليس لأحد أن يدعي زعامة الثورة، إنّ الزّعيم الأوحد للثورة هو الشعب»[58]، و قد أثار علي كافي نقاط عديدة في الاجتماع كعملية أكفادو، وتزكية كريم بلقاسم وبوصوف لعميروش في اجتماع قادة الداخل، والذي امتنع عنه علي كافي، وأمام هذا التوتر تدخل بومدين طالبًا توضيحات من كافي، والتي حسب هذا الأخير لم يكن بومدين على علم بخلفياتها.

ولم يتمالك كريم بلقاسم نفسه من الغضب؛ حيث ثار قائلاً:« إنني خارج، ولن أجتمع معكم أبدًا بعد اليوم»، ويذكر كافي أنه بعد خروج كريم استدعى هذا الأخير بعض الضباط الجزائريين* المرابطين على الحدود التونسية الجزائرية، ليلتحقوا به في مسكنه بقرطاج، وحسب كافي أن أغلبيتهم من الذين فروا من الجيش الفرنسي، والتحقوا بجيش التحرير الوطني[59].

9- مؤامرة اغتيال العقداء الثلاثة:

كاد أن يحمل اجتماع العقداء العشر في سجله مأساة تاريخية، تتحملها القيادة والمعارضة معًا، فبعدما يئس كريم بلقاسم من فرض قراراته ولاحظ أن الاجتماع يسير لصالح معارضيه لجأ إلى تدبير محاولة اغتيال في حق

العقداء (كافي، لطفي، بومدين)، فأخبر علي كافي بن طوبال، هذا الأخير سارع إلى كريم بلقاسم وحذره من مغبة اللجوء إلى استعمال القوة[60]، وفي اليوم الموالي ذهب كافي إلى كريم بلقاسم في مكتبه، وقال له: « أعرف أنك تُخطط وتعتزم اغتيال ثلاثة من كبار ضباط جيش التحرير الوطني، ولكني أنبهك بأنك إن فعلت؛ فإن جماعتك والموالون لك سيعدمون في نفس الوقت، إني لا أهددك. بل أنبهك والقرار لك»[61].

10-هيئة الأركان العامة والسعي نحو السلطة:

انعقدت دورة المجلس الوطني في مقر المجلس التشريعي بطرابلس، ودامت أربعون يومًا حسب سعد دحلب؛ من 10 ديسمبر 1959 إلى غاية 20 جـانفي 1960، أبرزت الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الاختلاف العميق حول سير الثورة ومشاكل التنظيم، فقد اتخذ المجلس قرارات هامة منها[62]:

- إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ" لجنة وزارية للحرب"(**CIG**) ، تتكون من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال.
- إنشاء هيئة أركان عامة؛ تولى مسؤوليتها العقيد هواري بومدين، وتضم كل من (علي منجلي، قائد أحمد، عز الدين زراري).
- أيضًا أسفرت دورة المجلس عن قرارات هامة، وهي بقاء فرحات عباس رئيسًا للحكومة المؤقتة.
- علي الصعيد العسكري اتفقوا على مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود ودخول الوحدات المرابطة هناك، وكذلك دخول قيادة أركان الحرب والوزراء الذين ترتبط صلاحياتهم مباشرة بالداخل[63].

يذكر علي كافي أنّ هيئة الأركان العامة باشرت عملها يوم 23 جانفي 1960، وعرفت في بدايتها نشوب خلاف بينها وبين اللّجنة الوزارية حول الصلاحيات فيما يتعلق بتسيير الحرب، فهيئة الأركان العامة أصبح لها قوة مهيكلة على الحدود باستلائها على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود[64].

و تم تعويض القوات المسلحة بلجنة وزارية للحرب(**CIG**)، تتكون من ثلاثة وزراء" بوصوف و بن طوبال، و كريم بلقاسم" "**B3**"، لقيادة جيش التحريـر الـوطني بواسطة هيئة الأركـان العامة[65]، وبناء على قرار المجلس الوطني للثورة والقاضي بدخول هيئة الأركان أرض الوطن وأن تنتهي من مهمتها في تنظيم الوحدات المقاتلة بالحدود، والإسراع في إيصال الأسلحة والمال إلى الولايات، وهذا الفعل يندرج ضمن التقارب بين الداخل والخارج

وإصلاح العلاقات بين الطرفين، غير أن ذلك كان متأخرًا بسبب الحواجز الكهربائية والرقابة المفروضة على الحدود من طرف المستعمر[66].

كما شكلت هيئة الأركان عدة مصالح كالمحافظة السياسية والأمن العسكري والاتصالات والتموين، وأصبح الجيش أكثر جاهزية، وأضحى أداة سياسية أكثر من كونه أداة عسكرية بتبنيه نزاعات سلطوية مع الحكومة المؤقتة وكذا الخوض في إيديولوجيات مختلفة، ويرى علي كافي أنّه أصبح للثورة جيشان؛ جيش مرابط في الحدود، وجيش في الداخل، الأول يسعى إلى السلطة والثاني هدفه واجب مقدس، المتمثل في حماية الثورة وتحقيق السيادة، وهذا ما أدى إلى الصدام المأساوي في سنة 1962[67]، و وصل الخلاف بين الطرفين شهر جوان 1961 إلى ما لا يحمد عقباه بعد ظهور قضية الطيار الفرنسي، أين اتخذتها هيئة الأركان ذريعة لشن الحرب على الحكومة المؤقتة.

جاءت حادثة إسقاط الطائرة الفرنسية يوم 21 جوان 1961 في التراب التونسي أين كان الطيار الملازم" **Gailard**"، يقوم بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين الجزائر وتونس وقام بتدمير مركز ملاغ التابع لجيش التحرير الوطني[68].

11- القادة المتصارعون ومحاولة التحالف مع السجناء:

ابتداءً من عام 1961 بدأ بومدين في البحث عن تحالف مع القادة المسجونين بفرنسا، فسبق وأن طلبت هيئة الأركان من الحكومة المؤقتة تدخل الزعماء الخمسة، وكان بومدين مَيالاً لبوضياف لثقله السياسي[69]، غير أن المحاولة فشلت كون بوضياف صديق وحليف كريم بلقاسم، وجاءت المحاولة الثانية بقيادة عبد العزيز بوتفليقة، أحد الضباط المقربين من بومدين، بالاتصال بين بلة ليتفاوض معه من أجل الانضمام إلى مجموعة هيئة الأركان العامة، واقترح عليه كحل للأزمة الدائرة مع الحكومة المؤقتة إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني منفصل عن الحكومة المؤقتة وتحديد برنامج عمل.

12- مؤتمر طرابلس 1962:

يتطرق كافي إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد بمدينة طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة بين 27ماي و 04جوان 1962:

بتاريخ 18 مارس1962 تم التوقيع على اتفاقيات إيفيان وفي اليوم الموالي دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وتم إطلاق المساجين الخمسة وبدأت مرحلة الصراع على السلطة ومرحلة تجسيم التحالفات، كان علي منجلي يطوف على وحدات جيش التحرير ويقول بصوت عال أن جيش الداخل لا يمثل شيئا بل انتم المستقبل حسب علي كافي[70]. ويذكر أنه تم إرسال الدعوات إلى قادة الولايات وأعضاء مجالسهم ، وحضرت ولايات الداخل للاجتماع في غياب البعض، كالولاية الثالثة التي اكتفت بإرسال وكالاتها إلى العقيد محمد يازورين، واكتفت الولاية الرابعة بالرائد أحمد بن الشريف[71].

وقد أولت الولاية الثانية بقيادة صالح بوبنيدر اهتمامًا بالغًا لهذا اللقاء، خـاصة بعـد أن تحركت هيئة الأركان نحوها لتعميق الخلافات وإضعاف معارضتها، حيث أرسلت بعض الضباط لتدعيم مكانة هذه الهيئة والتشهير بعيوب الحكومة، وتحفّظ علي كافي على ذكر أسماء الضباط الذين أرسلتهم هيئة الأركان لاحتلال الولاية، وعليه سارعت الولاية الثانية إلى عقد اجتماع قبل التوجه إلى تونس ثم إلى طرابلس من أجل الذهاب إلى هناك بموقف موحد تجاه الصّراع الدائر بين الحكومة وهيئة الأركان، واتخذت قرار وجوب المصادقة على اتفاقيات إيفيان والإبقاء على المؤسسات التي أنشأتها الثورة (المجلس الوطني، والحكومة المؤقتة)، ورفض الاعتراف بسلطة قيادة الأركان، ودعت إلى إدماج فيالق جيش الحدود في ولاياته الأصلية، ويتضح من هذه القرارات أن الولاية الثانية مع الشرعية الثورية دون الانحياز إلى أحد الأطراف المتنازعة، وهذا الموقف يهدي إلى إنقاذ مكسب ثمين وهو الشرعية التي هي حتمية لوحدة الصفوف ولمصداقية الثورة ولروح أول نوفمبر حسب علي كافي[72]، وبذلك تكون الحكومة المؤقتة قد كسبت إلى صفها الولاية الثانية والثالثة، ويمكن القول أن نجاح الحكومة المؤقتة في صراعها مع الخصوم مرهون بدعم الولايات والجماهير الشعبية. لا سيما بعد افتكاكها للسيادة الوطنية والانتصارات الدبلوماسية على الساحة الدولية.

ومن أجل حصد الإجماع على قرارات الولاية الثانية اتصلت هذه الأخيرة بالجارتين الأولى والثالثة، وحضر الزبيري قائد الولاية الأولى وحسن محيوز مندوبًا عن محند أولحاج قائد الولاية الثالثة في اجتماع بسطيف، واتفق الثلاثة على القرارات التي اتخذتها الولاية الثانية، وبالنسبة للولاية الرابعة فقد رفض قائدها حسان الخطيب حضور اجتماع طرابلس، واكتفت فقط بإرسال تفويضها إلى العقيد أحمد بن الشريف، وما يمكن تسجيله هو تغير موقف كل من الزبيري وأحمد بن الشريف من القرارات المتفق عليها مع الولاية الثانية فيما بعد، فقد استخدما تصويتهما

في المجلس لصالح جماعة بن بلة[73]، ويرى كافي في هذا الاجتماع وحسب علي كافي أنه أول اجتماع توفرت فيه شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي وعملي تحضيرا لمستقبل الجزائر المستقلة[74].

- **ويروي كافي الخلاف الذي وقع في هذا الاجتماع وحول تشكيل المكتب السياسي:**

اقترح بن بلة وقيادة الأركان تكوين مكتب سياسي من سبعة أعضاء وهم:« آيت أحمد، بيطاط، بوضياف، بن بلة، خيضر، والحاج بن علا، ومحمدي السعيد»، واستبعد الباءات الثلاثة وبن خدة من المكتب السياسي[75]، واقترح كريم بلقاسم تشكيل المكتب من تسعة أعضاء وهم:« الخمسة المعتقلين والباءات الثلاثة، وسعد دحلب»[76]، وهذا ما أدى إلى احتدام الصراع بين الطرفين.

و يُشير كافي أن لإنقاذ الموقف والتوصل إلى صيغة توافقية، عقد اجتماع تشاوري غير رسمي بين مجموعة تتكون من 22 مسؤولاً يمثلون مجموع ولايات الداخل وفيدرالية فرنسا والمغرب وتونس وأعضاء من الحكومة المؤقتة، واتفقوا على تشكيل مكتب سياسي من سبعة أعضاء، وهم المساجين الخمسة والعسكريين الثلاثة، وقد تخلى بوصوف وبن طوبال عن عضويتهما، وتراجع بن بلة بعد أن أبدى موافقته بسبب وشاية أحد من لجنة 22 وهو رابح بلوصيف حيث قال له: « لا تكن واهيًا فقد اتفقوا ضدك »[77].

لم يبق من المؤتمرين سوى 27 عضوًا، من بينهم أعضاء المكتب(محمد الصديق بن يحي، عمر داود، علي كافي) ينتظرون استئناف الاجتماع، وبعد مضي الوقت جمع ثلاثي المكتب الوثائق المكتوبة والمسموعة وحرّروا محضرًا أمضاه ثلاثتهم وأودعوا الكل في مكـان سري بقاعدة ديدوش مراد بطرابلس[78].

كما يتطرق إلى تشكيل التحالفات والصراع على السلطة بشكل مختصر بين **مجموعة تلمسان (جماعة وجدة)** التي تسيطر على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والخامسة بقيادة عثمان والسادسة بقيادة محمد شعباني واستقطبت هذه الكتلة المزيد من الأنصار والحلفاء بانضمام فرحات عباس وخيضر وبيطاط ولم يبق لهذه المجموعة سوى السيطرة على الولايات الثانية والثالثة والرابعة[79]، وأضحت جماعة وجدة تمثيلاً سياسيًا وعسكريًا في نظر المراقبين الأجانب من جماعة تيزي وزو[80]، زيادة على هذا التحالف كانت تحظى بدعم من مصر بتزويد السيد بن بن بلة بالسّلاح الثقيل وبالفنيين والتقنيين[81]، و يوضح الوضعية التي كانت عليها البلاد عشية الاستقلال .

4. الخاتمة:

مذكرة علي كافي مذكرة قيمة وهامة في تأريخه للثورة الجزائرية ، فكان شَاهدًا على كثير من الأحداث ومُساهمًا فيها أو قريب منها، ومعظم القضايا التاريخية وجدناها في هذه المذكرة خصوصًا ما تعلق بجانب الاغتيالات و الصراعات التي حصلت في مؤسسات الثورة الجزائرية، ونلمس صدقه في كثير من الأمور ومجاراته للأحداث مُبديًا رأيه فيها كشهادات منه ليذكرها التاريخ حين نتصفح مواقف الرجل في هذه الأحداث.

كما يُثمن مذكراته بملاحق هامة سواء عن الولاية الثانية أو عن الاجتماعات التي حدثت في الثورة مبرزًا ذلك بتقارير ووثائق أرشيفية:

1- قضايا وتعليمات متعلقة بالولاية الثانية
2- محضر جلسات الولاية الثانية في 2 ماي 1958
3- محاضر وتقارير اجتماع قادة الولايات 1-3-4-6
4- الجانب التنظيمي للهيئات المسيرة للثورة
5- مراسلات علي كافي
6- مراسلات بين المجلس الوطني للثورة الحكومة المؤقتة
7- رسالة مكتب المجلس الوطني للثورة إلى المساجين الخمسة
8- مراسلة بين العقيدين كافي وعميروش حول مؤامرة اكفادو
9- رسالة من الولاية الثانية لمقاطعة استفتاء 28 سبتمبر 1958
10- إدراك دور المرأة في الثورة
11- وثائق سرية وتعليمات من الحكومة المؤقتة

و مع ذلك نقول أن المذكرات الشخصية وإن كانت مصدرا في تاريخ الثورة فإنه يجب التعامل معها وغيرها من المذكرات بحذر، و وضعها تحت التمحيص والتحليل ومقارنتها مع مذكرات أخرى في دراسة أحداث الثورة. فالمذكرات الشخصية لا تسلم من التمجيد والذاتية.

5. الهوامش:

[1] – علي كافي ، **مذكرات الرئيس علي كافي. من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946– 1962**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص 21.

[2]– نفسه، ص 26

[3]– نفسه، ص 22.

[4]– نفسه، ص 23.

[5]– كافي، المصدر السابق، ص 24.

[6]– نفسه، ص 92.

[7]– كافي، المصدر السابق، ص 95.

*– من مواليد 1921 بمنطقة كوندي السمندو، بولاية سكيكدة، مناضل في حزب الشعب، ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وأصبح عضوًا في المنظمة الخاصة، ألقي عليه القبض سنة 1952 وسجن بعنابة، كما يُعد من الأعضاء التاريخيين(22)، وأصبح بعد استشهاد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية في 18 جانفي 1955، وهو واحد من الفاعلين الأساسيين في مؤتمر الصومام، وصار عضوًا بالمجلس الوطني للثورة، وعضوًا في لجنة التنسيق والتنفيذ، واستشهد بتاريخ 23 سبتمبر 1956، **أنظر** محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**..، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994. ص 191.

[8] – كافي، المصدر السابق، ص 105.

[9] – نفسه، ص ص 108-109.

[10]– نفسه، ص ص 111 -112.

[11]– نفسه، ص 124.

[12]– لحسن ازغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، طبع دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 133.

[13]– كافي، المصدر السابق، ص 125.

[14]– نفسه، ص 126.

[15]– نفسه، ص 129.

[16]– محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج2، دراسة-، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 69.

[17]– كافي، المصدر السابق، ص 135.

[18]– نفسه، ص 133.

[19]– نفسه، ص ص 130-131.

*– المقصود بعسكري الداخل قادة الولايات الثانية والثالثة والرابعة، كانوا مؤيدين لعبان رمضان في اتخاذ ذلك القرار، مع بعض التحفظات، فمثلاً زيغوت يوسف تحفظ على بعض أفكار وتصورات عبان، لكنه اتفق معه على توحيد الحركة واعتبار الوفد الخارجي مقصرًا في تزويد الداخل بالأسلحة، **أنظر** في ذلك: صالح بلحاج، **جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الاخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956–1965**، نشر بن مرابط، 2014.، ص 18.

[20]– نفسه، ص ص 18 – 20.

[21] – كافي، المصدر السابق، ص 130.

[22]– نفسه، ص 133.

[23]– نفسه، ص 156.

[24]– نفسه، ص 153.

[25]– نفسه، ص 272.

[26]– نفسه، ص 272.

[27]– محمود الشريف، (أندري موريس وأسلاكه الشائكة)، المجاهد، عدد 11، نوفمبر 1957، ص 10.

[28]– جمال قندل، المرجع السابق، ص 47.

[29]–كافي، المصدر السابق، ص 272.

[30]– نفسه، ص 272.

[31]– نفسه، ص ص 370 – 371.

[32]– نفسه، ص 273.

[33]– نفسه.

[34]– نفسه، ص 260.

[35]– يروي علي كافي أن لعموري كان في منزل سالم شلبك، هذا الأخير سمع لعموري وهو يكلم جماعته بالهاتف في الكاف بتونس وباللهجة الشاوية، وهو يفقه اللهجة البربرية، ولإخلاصه للثورة سارع إلى إخبار القيادة بذلك، **أنظر** مذكرات علي كافي: المصدر السابق، ص 270.

*– اسمه الكامل بوخروبة محمد إبراهيم، ولد يوم 23 أوت 1932 بقالمة، درس بالزيتونة ثم التحق بالأزهر، وبعدها ركب قطار الثورة مع مطلع سنة 1955؛ ليتولى سنة 1957 قيادة الولاية الخامسة، ثم قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية سنة 1958، وقيادة

الأركان سنة 1960، ثم وزيرًا للدفاع في أول حكومة جزائرية بعد سنة 1962، وبعدها رئيسًا للدولة ما بين 19 جوان 1965 إلى يوم وفاته في 27 ديسمبر 1978، **أنظر**:

Ben Jamin Stora : Dictionnaire Biograpique **des militants nationalistes Algériens 1926/1954**, éd L,harmattan, paris, 1985, P146

[36]– كافي، المصدر السابق، ص 270.

[37]– نفسه، ص 270.

[38]– انتقل الطاهر الزبيري كمحاميًا للدفاع عن لعموري في محكمة " قنبلاط " التونسية رفقة خمسة محامين وهم: " محمد شبيلة، محمد أوشارف(طبيب أسنان)، عبد المالك، يوسف الصيد؛ الذي أصبح عقيدًا في الجيش بعد الاستقلال، وأحمد بودربة الذي أصبح سفيرًا في السنيغال بعد الاستقلال، **أنظر** الطاهر الزبيري: **مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين 1929–1962**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص ص 203– 204.

[39]– نفسه: ص 204.

[*]– عميروش آيت حمودة من مواليد في 31 أكتوبر 1926 بمنطقة القبائل، مناضل في حزب الشعب، واحد مفجري الثورة بالمنطقة الثالثة، أصبح قائد الولاية الثالثة بعد خروج كريم بلقاسم مع لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957، إلى غاية استشهاده يوم 28 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر ببوسعادة بالقرب من المسيلة. **أنظر** Ben Jamin Stora : :Dictionnaire Biograpique OP.cit, P 199.

[40]– كافي، المصدر السابق، ص ص 158– 159.

[41] – نفسه، ص 159.

[42] – كافي، المصدر السابق، ص 160.

[43] – نفسه، ص 161.

[44] – وحضر في هذا الاجتماع كل من: الرائد عبيدي الحاج لخضر عن الولاية الأولى(أوراس النمامشة)، والعقيد عميروش قائد الولاية الثالثة (القبائل)، والعقيد أحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة(الجزائر)، والعقيد أحمد بن عبد الرزاق(سي الحواس) قائد الولاية السادسة(الصحراء). والملاحظ هو غياب العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة

[45]– كافي، المصدر السابق، ص 132.

[46]– نفسه، ص 169.

[47]– نفسه، ص ص 161– 172.

[*] – **العقداء العشر هم**: وهم الوزراء الثلاثة كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال، وقائدا هيئتي الأركان الشرقية والغربية محمدي السعيد وهواري بومدين، وممثلون عن الولايات الخمس؛ وهم عبيدي حاج لخضر، وعلي كافي، وسي السعيد يازورين، سليمان دهيليس، ودغين بن علي(العقيد لطفي)، إضافة إلى حضور رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس، وتخلف عن الاجتماع الولاية السادسة كونها كانت بدون هيكلة بعد وفاة سي الحواس في 29 مارس 1959، أنظر علي كافي: المصدر السابق، ص 314، وللاستزادة أكثر **أنظر** مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 240، و سعد دحلب، المصدر السابق، ص 104.

[48]– Gilbert Meynier : op.cit, p 360.

[49]– علي كافي:المصدر السابق، ص 322.

[50]– نفسه، ص 312.

[51]– نفسه، ص 312.

[52]– نفسه، ص 313.

[53]– Mohammed Harbi : Le FLN Mirage et réalité. Op.cit, P 249.

[54]– صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 53.

[55]– مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر،2000، ص 177.

[56]– علي كافي، المصدر السابق، ص ص 313- 314.

[57]–Gilbert Meynier et Mohammed Harbi : OP. CIT, P 365.

[58]–كافي، المصدر السابق، ص 323

[*]- يروي كافي في مذكرته أنه بين سنتي 1958 و 1959 وفد حوالي 40 ضابطًا جزائريًا من القوات الفرنسية المتواجدة في ألمانيا وفرنسا، وهم كانوا من الداعين إلى جيش تقليدي، وفضلهم كريم بلقاسم على ضباط جيش التحرير الوطني، حيث أصبح إيدير مولود رئيسًا لمكتبه، ومن الذين أعدوا هيكلة الجيش التي تقدم بها كريم بلقاسم في 19 جويلية 1958، والقاضية بتشكيل 160 ألف جندي منهم 5 ألاف ضابط، و 16 ألف ضابط صف، و25 ألف عريف، للمزيد **أنظر** علي كافي: المصدر السابق، ص 324.

[59]– نفسه: ص 324

[60]– نفسه، ص 337.

[61]– نفسه، ص 337.

[62]–نفسه، ص ص 325-326.

[63]– يذكر علي كافي أن هذه القرارات جاءت متأخرة، ولم يكن لها حظ في التطبيق، فلم يتمكن المسؤولون العسكريون من الدخول والالتحاق بجيش التحرير، فقد سقط كل من العقيد لطفي والرائد فراج في ميدان الشرف يوم 28 مارس 1960، جنوب مدينة بشار بعد معركة مع العدو واستشهاد الرائد علي السواعي من كبار الضباط على الحدود الشرقية، ولم يتمكن الرائد عمار راجعي من دخول التراب الوطني؛ فقد استشهد تحت وقعة صعقة التيار الكهربائي، واستطاع أحمد بن الشريف من تجاوز السد المكهرب والعودة إلى الولاية الرابعة التي عكف على تنقيتها بوضع حد لتصرفات بعض الضباط، كذلك استطاع الرائد الطاهر الزبيري عبور الحاجز الكهربائي والعودة إلى الأوراس واستعادت الولاية استقرارها واستأنفت نشاطاته العسكرية. للمزيد **أنظر** كافي، المصدر السابق، ص 326.

[64]– نفسه، ص ص 326-325.

[65]– نفسه، ص 325.

[66]– كافي، ص 326.

[67]– نفسه، ص 327.

[68]– نفسه، ص 326.

[69]– نفسه، ص 353.

[70]– نفسه، ص 355.

[71]– بلحاج، جذور السلطة في الجزائر...، المرجع السابق، ص 134.

[72]– كافي، المصدر السابق، ص 357.

[73]– كافي، المصدر السابق، ص 359.

[74]– نفسه، ص 356.

[75]– بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ص 198،

[76]– نفسه، ص 198.

[77]– علي كافي: المصدر السابق، ص 361- 362.

[78]– نفسه، ص 363.

[79]– رابح لونيسي ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000..، ص ص 62 – 63.

[80]– ضمت هذه المجموعة من السياسيين كل من: " أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة المؤقتة ، ورابح بيطاط وزير دولة في الحكومة المؤقتة، ومحمد خيضر وزير دولة في الحكومة المؤقتة وعضو الوفد الخارجي، وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة السابقة، وأحمد فرنسيس وزير في الحكومة المؤقتة ".

وضمت من العسكريين كل من: " العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان وقائد جيش الحدود، والرائد أحمد قايد عضو هيئة الأركان، والعقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى، والعقيد سي عثمان قائد الولاية الخامسة، والعقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة، والرائد العربي بن رجم عضو مجلس قيادة الولاية الثانية " . **أنظر** الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 283.

81– يذكر علي كافي في مذكرته أن عبد الناصر ألح على بن بلة دخول الجزائر ووعده بمساعدة عسكرية، وبعد تدخل علي كافي الذي أوضح لعبد الناصر أن ذلك يزيد في إضرام الحرب الأهلية بين الجزائريين، وأرسل عبد الناصر فيما بعد باخرتين مشحونتين بالسلاح واحدة إلى ميناء عنابة والأخرى إلى ميناء وهران حين ترأس بن بلة الدولة الجزائرية، **أنظر** علي كافي: المصدر السابق، ص ص 366-367، وهذا يبين تواطؤ عبد الناصر مع بن بلة في أن تكون السلطة الجديدة بيد هذا الأخير على حساب خصومه.

6- قائمة المراجع:

– العربية:

1- كافي علي ، **مذكرات الرئيس علي كافي. من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946– 1962**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

2– حربي محمد ، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994.**

3- بن عمر مصطفى ، **الطريق الشاق إلى الحرية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4- زبيري الطاهر، **مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين 1929–1962**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

5- دحلب سعد ، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، طبعة وزارة المجاهدين، 2007.

6– محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1945–1962م**،ج2، دراسة–، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999

7- هشماوي مصطفى ، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر،2000

8- بن خدة، بن يوسف ،**شهادات ومواقف**، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

9– محمود الشريف، (أندري موريس وأسلاكه الشائكة)، المجاهد، عدد 11، نوفمبر 1957

10- ازغيدي، محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، طبع دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

11- بلحاج صالح ، **جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الاخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956–1965**، نشر بن مرابط، 2014.

12- لونيسي رابح ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000

- الأجنبية:

1/ Ben Jamin Stora : **Dictionnaire Biograpique , des militants nationalistes Algériens 1926/1954**, éd L,harmattan, paris, 1985.

2/ Mohammed Harbi : **Le FLN Mirage et réalité**., des origines à la prise du pouvoire(1945-1962), ed NAQD-ENAL ,Alger, 1993.

3/Gilbert Meynier ,et Mohamed Harbi, **le FLN D ocuments et histoire 1954-1962**, ed. casbah, Ager 2004.